البيرق - السبت ٨ ايار ٢٠١٠ - العدد ٢٠٠٤٥ - السنة ٩٩

اتفق وبارود على تسلم «الداخلية» مركز التحكم والمراقبة

نحاس: الحملة علي لن تدفعني للاستقالة والمستند القائمة عليه مفقود

اتفق وزيرا الاتصالات شربل نحاس والداخلية والبلديات زياد بارود على ان تستلم "الداخلية" مركز التحكم والمراقبة في خلال حزيران. جاء ذلك بعد زيارة قام بها بارود الى "الاتصالات"، حيث جرى البحث في الشؤون العامة في البلاد، ولا سيما المسائل التي تخص وزارتي الاتصالات والداخلية.

الهيئة المنظمة للاتصالات

كذلك التقى نحاس مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات وتضم الدكتور عماد حب الله الذي اصبح رئيسا للهيئة بالإنابة ومديرها التنفيذي، والعضوين محاسن عجم والمهندس باتريك عيد.

وتم في الاجتماع، وهو الاول بعد تقديم الدكتور كمال شحاده استقالته، التأكيد على تعزيز التعاون بين الوزارة والهيئة إنفاذا لقانون الاتصالات رقم ٤٣١، بغية النهوض بالقطاع. وجرى التشديد على ضرورة إفادة لبنان من الفرص المتوافرة راهنا على الأصعدة التكنولوجية والهيكلية، وتأمين أفضل الخدمات بأفضل الأسعار للمستهلك اللبناني.

وأكدت الهيئة في بيان مشترك مع وزارة الاتصالات "ان الوزير، وفقا لنص القانون، هو الذي يحدد السياسة القطاعية. ونوّهت بأهمية وضع تحديد واضح وصريح لمفهوم تحرير القطاع ورفع كل القيود غير المبررة من ادارية وضريبية وتحويل قطاع الاتصالات إلى نشاط اقتصادي مجد للبلاد، واعتبار الخصخصة وسيلة متاحة لتشجيع المنافسة في مجال تقديم الخدمات مع الإفادة من البنى التحتية التي توفرها الوزارة ولا سيما من خلال زيادة السعات الدولية ومدّ شبكة الالياف البصرية وتحديث نظم عمل المقسمات.

بدوره، أبدى نحاس ارتياحه التام لمضمون الاجتماع، مثنيا على المهنية التي يتمتع بها مجلس ادارة الهيئة وكادرها الوظيفي. ولفت الى أهمية بدء مناقشة انتقال المهام وموازنة الهيئة وتفنيدها من دون إبطاء على قاعدة تكرّس الدورين الاستشاري والتنظيمي للهيئة تجاه الوزارة من جهة وتجاه المشغلين المرخص لهم والمشتركين من جهة اخرى.

وتم الاتفاق على ترشيد استخدام الهبات المتاحة للهيئة من الجهات كافة: الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بما يخدم الأهداف المشتركة المذكورة أعلاه.

من جهة اخرى، شرح نحاس في حديث امس الملابسات المثارة حول تأليف اللجنة الفنية التي شكلها بناء على طلب اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات، فأشار الى انه "تم التركيز بادئ الامر على ايجاد افضل صيغة لتأليفها، وكانت فكرتي الاولية ان يكون من ضمن هذه اللجنة فنيون، وضباط من وزارتي الداخلية والدفاع يتمتعون ايضا بكفاية فنية، لنتمكن من الاحاطة بالمسألة من كل النواحي، ليس فقط فنيا انما ايضا بأي تداعيات امنية في حال حدوثها".

وقال: اتصلت بوزير الداخلية زياد بارود ففضّل التريث في ما خص انتداب ضابط من قوى الامن الداخلي، ثم اتصلت بوزير الدفاع الياس المر فأبدى استعدادا لانتداب ضابط لينضم الى اللجنة. وعينت من جهتي مهندسين من الوزارة، لكن الضابط في الجيش لم يلتحق، اذ ارتأت وزارة الدفاع وقيادة الجيش انه من الافضل، في ضوء المناخ الذي كان سائدا، الا ينتدب الضابط الى اللجنة".

وتابع: بعد التداول تكرارا مع وزيري الدفاع والداخلية على هامش جلسات مجلس الوزراء، استقر رأيهما على انه من الافضل الا تضم اللجنة ممثلين للوزارتين، وفي هذا السياق ارتأت اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات ان يحصر عمل اللجنة المطلوب مني تأليفها في المجالات الفنية والتقنية البحتة، وعليه تألفت لجنة ضمت المهندس الذي كان مقررا للجنة الاولى، علما ان المهندس العضو الثاني في تلك اللجنة كان غائبا عن لبنان، ومهندسين من ارفع الكفاءات الفنية والهندسية هما عضوان في مجلس ادارة الهيئة المنظمة للاتصالات، اضافة الى مهندس ثالث من الهيئة ومهندسة من وزارة الاتصالات".

أضاف: بآكتمال اعضاء اللجنة الخمسة، اجتمعت بهم وشرحت لهم الاسئلة التي طلبت اللجنة النيابية للاعلام والاتصالات اجابات عليها، ووضع تصميم للتقرير. وعلى اساس ذلك، عقدت اللجنة اجتماعاتها وتداولت في الموضوع ووضعت تقريرها الذي عدنا وقرأناه سويا، فلم أتدخل بالمضمون، وتم شرح بعض المصطلحات الفنية التي تحتاج الى شرح لغير الفنيين، وارسل هذا التقرير الى اللجنة النيابية التي اصبحت الجهة المالكة له". وكرر نفيه وجود اي تقرير صادر عن اللجنة الاولى، بل محاضر اجتماعات.

استقالة شحاده

وعن استقالة رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحاده، قال نحاس: "اعلن الدكتور شحاده ضمن اجتماع للهيئة المنظمة للاتصالات انه سيستقيل لاسباب شخصية ومهنية، وبناء على ذلك انعقدت الهيئة برئاسته فأخذت علما بالاستقالة، ثم عادت فإجتمعت مرة اخرى، وحصل تسليم وتسلم فعلي وكامل للمهام. ثم في جلسة ثالثة برئاسته ايضا تم التأكيد على توجهات عمل الهيئة، ومن ابرز عناوينها تعزيز التعاون مع وزارة الاتصالات في مجال تطبيق القانون وتوسيع الخدمات وتحسينها لمصلحة الاقتصاد. وهذا ما حصل بكل بساطة".

الحملة عليه

وعن سبب الحملة عليه واحتمال ان تدفعه الى الاستقالة، اجاب: "الحملة لن تدفعني الى الاستقالة، لكن الغريب فيها ان المستند الواقعي القائمة عليه مفقود، والغاية منها مجهولة. ومن الافضل سؤال القيمين عن الحملة عن سبب القيام بها".

واوضح، ردا على سؤال، ان وزارة الاتصالات سبق ان اجابت على السؤال الذي قدمه النائب عقاب صقر ورفعت الجواب الى الامانة العامة لمجلس الوزراء وفقا للاصول وضمن المهلة القانونية المنصوص عليها، لافتا الى انه ربما على النائب صقر مراجعتها لمعرفة لماذا لم يتبلغ بعد الجواب.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"